الأمم المتحدة S/PV.6422

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٢٢**
الجمعة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد لي باو دونغ
	غابون	السيد إيسوزي – نغوندي
	فرنسا	السيد آرو
	لبنان	السيد عساف
	المكسيك	السيد هيلر
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	نيجيريا	السيد أونوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد نيشيدا

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2010/562)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

10-63453 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2010/562)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت إلى معالي السيد فوك ييريميتش، وزير خارجية صربيا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد يريميتش (صربيا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم عن المجلس، أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد فوك يريميتش.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لامبرتو زانير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد زانير إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة فلورا تشيتاكو.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة تشيتاكو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/562، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وفي هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد لامبيرتو زانيير، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد زانيير (تكلم بالإنكليزية): يسرد التقرير المعروض على أعضاء المجلس تفاصيل الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. واليوم، أود أن أبرز على التحديات والنجاحات الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكذلك التحديات الأساسية المقبلة ورأينا في كيفية مواجهة تلك التحديات على أفضل وجه.

وقد حدث تطور رئيسي منذ نشر التقرير. ففي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أيد برلمان كوسوفو اقتراحا بحجب الثقة من الحكومة، وأصدر الرئيس بالنيابة مرسوما بإجراء الانتخابات العامة في وقت مبكر، إذ ستعقد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وتحدث تلك التطورات في أعقاب استقالة

الرئيس سيجديو وانهيار الائتلاف الحكومي في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر.

ومنذ صدور فتوى محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه، ساد شعور متزايد بالقلق من جانب سلطات كوسوفو إزاء التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في مجالين من مجالات تنفيذ ولايتنا، ألا وهما تيسير التعاون الإقليمي وإدارة ميتروفيتشا الشمالية. وعلى الرغم من خشية مؤسسات كوسوفو من أن يؤدي تيسير بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتواجدها في المنتديات الإقليمية إلى تقويض مركزها السيادي المعلن، فإن هذه المؤسسات تواصل حتى الآن مشاركتها في معظم الآليات الإقليمية التي تتطلب حاليا المشاركة فيها هذا التيسير.

ومع ذلك فإن تلك المؤسسات قامت للأسف خلال الفترة المشمولة بالتقرير بوقف مشاركتها في مجلس التعاون الإقليمي، هذا المجلس الذي يتناول المسائل ذات الأهمية للتنمية والاستقرار الطويل الأجل في المنطقة – بما في ذلك مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والطاقة، والهياكل الأساسية، والعدالة والشؤون الداخلية – وكذلك التعاون في قطاع الأمن. وباختيار عدم المشاركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقدت مؤسسات كوسوفو فرصا قيّمة للاستفادة من التعاون الإقليمي في المسائل التي تتراوح من التعليم إلى وسائط الإعلام الرقمية. وسيضيع الكثير من الفرص إذا قررت تلك المؤسسات عدم استئناف مشاركتها في المجلس.

وفي حين يرجع اختيار المشاركة في هذه المبادرات إلى سلطات كوسوفو، فإننا نثنيها بكل حزم عن عزمها اختيار طريق العزلة. ويرتبط تحقيق الاستقرار والازدهار في كوسوفو على المدى الطويل ارتباطا لا ينفصم بتحقيقهما في البلدان المجاورة لكوسوفو. والمشاركة في الهياكل التي تعزز التعاون الإقليمي عامل رئيسي في تحقيق التنمية الضرورية لضمان إحلال السلام الطويل الأمد في المنطقة، وفي الأمل في تحقيق مستقبل أفضل لشعوبها. وهذا يمثل هدفا مشتركا بالنسبة لبريشتينا وبلغراد على حد سواء. ولقد كان التحدي، ولا يزال، يتمثل في البحث عن حلول عملية لتجاوز العراقيل السياسية.

وبتوفر شرط حسن النية، يمكن أن تتوصل بريشتينا وبلغراد إلى هذه الحلول. وستواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقديم مساعدتها واقتراح السبل العملية اللازمة لتجاوز العراقيل السياسية. ولكننا نعتقد أنه يمكن البحث عن هذه الحلول بفعالية أكثر عن طريق الحوار بين الأطراف. وفي ذلك الصدد، يمثل اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى فرصة وشيكة لبلغراد وبريشتينا لطرح الاعتبارات السياسية جانبا في السعي للتوصل إلى نقطة انطلاق أساسية نحو المنظور الأوروبي للمنطقة. وقد استأنفت مؤسسات كوسوفو مؤخرا حضور اجتماعات اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، بالرغم من استمرار رفض بعض الأعضاء في اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى قبول أختام جمارك كوسوفو الجديدة التي تؤيدها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ويشكل ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح، والخطوة التي آمل أن تكون مؤشرا لاختيار بريشتينا، في نهاية المطاف، مواصلة التقدم على درب التعاون الإقليمي. كما أعرب عن الأمل في أن يقبل الأعضاء في اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، دونما مزيد من التأخير، أختام جمارك كوسوفو التي تؤيدها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وفي خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، واجهنا أيضا تحديا خطيرا لتسييرنا لإدارة ميتروفيتشا الشمالية. وقد أعقب نشر تقرير غير دقيق عن إدارة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ميتروفيتشا بواسطة منسق

”المكتب المعني بتنفيذ استراتيجية شمال كوسوفو“، ملقيا باللوم على إدارة بعثة الأمم المتحدة في ميتروفيتشا لعدم إحراز تقدم في تنفيذ الاستراتيجية، شن حملة إعلامية مكثفة ضد إدارة بعثة الأمم المتحدة في ميتروفيتشا. ومما يبعث على المزيد من القلق شن هذه الحملة ضد الموظفين العاملين معي في كوسوفو الشمالية بصفتهم الشخصية. وقد تناولت من جانبي على الفور وبشكل حازم مسألة احتمال تعريض الموظفين العاملين معي للخطر عن طريق تخصيصهم بالذكر في الصحافة، بما في ذلك اتخاذ خطوات فورية لضمان أمنهم.

وفي حين استمرت سلطات كوسوفو بالرغم من ذلك في تخصيص الاعتمادات البلدية لإدارة بعثة الأمم المتحدة في ميتروفيتشا لصالح سكان ميتروفيتشا الشمالية، فإنه للأسف كان ممثلو القرى الكوسوفية الألبانية في ميتروفيتشا الشمالية والسلطات الكوسوفية الألبانية على مستوى البلديات مترددين في مشاركتنا مؤخرا، مما جعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لنا لتيسير إقامة الاتصالات بين المجتمعات المحلية.

وبالفعل، يبدو أن العلاقات فيما بين الجماعات العرقية في كوسوفو الشمالية تتدهور. وبينما تظل الحالة مستقرة بوجه عام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن الحوادث المستمرة في شمال كوسوفو تبرز الاحتمال القوي لعدم الاستقرار هناك والحاجة الماسة إلى معالجة المسائل التي لا تزال تولد الاحتكاك فيما بين المجتمعات المحلية. ومنذ تاريخ الانتهاء من التقرير، ما زالت الحوادث ذات المستوى الأدنى فيما بين الجماعات العرقية مستمرة، ويستمر معها خطر اشتعال العنف على نطاق واسع.

ويظل التحدي الرئيسي الذي نواجهه في شمال كوسوفو يتمثل في الوساطة بين المجتمعات المحلية، وبناء جسر بين شمال كوسوفو وسلطات بريشتينا. ولتحسين قدرتنا على مواجهة هذا التحدي في ميتروفيتشا الشمالية، نقوم باستعراض الطريقة التي تعمل بها إدارة بعثة الأمم المتحدة في ميتروفيتشا من أجل تعزيز قدرتها على العمل بوصفها حلقة وصل بين المجتمعات المحلية. ولهذا الغرض، فإننا نشترك مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين الآخرين من أجل إقامة تفاهم مشترك للسياسات المطلوبة لمواجهة التحديات في كوسوفو الشمالية. وبالإضافة إلى ذلك، نقوم بتنسيق أعمالنا مع فريق الأمم المتحدة المعني بكوسوفو، في سياق الإطار الاستراتيجي المتكامل الذي أنجزناه مؤخرا.

وبالرغم من ذلك، يتمثل تقييمنا العام في أن التوترات في شمال كوسوفو ومحاولة اتخاذ بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو كبش فداء لعدم إحراز التقدم هناك، تذكّرنا بالحاجة الماسة إلى إجراء الحوار الذي دعت إليه الجمعية العامة. كما نعتقد أن هناك مسألتين رئيسيتين أخريين تتعلقان بالتقدم الذي لم يكن كافيا للوفاء بالتوقعات – الخاصة فيما يتعلق بالمفقودين والعائدين – يمكن تناولهما أيضا بصورة أكثر فعالية عن طريق الحوار بين الأطراف. ويشجعني أن الأحداث السياسية الداخلية التي وقعت مؤخرا في بريشتينا لم تضع العراقيل أمام الأعمال التحضيرية لإجراء الحوار، وأن المرحلة التحضيرية تجري على قدم وساق في بروكسل. ومن جانبنا، فإننا نعمل مع الاتحاد الأوروبي من أجل توفير الدعم والإسهام اللذين تقدمهما الأمم المتحدة لهذه العملية الهامة.

وهناك أخبار أخرى مشجعة أود أن أسلط عليها الضوء. ففي ١ تشرين الأول/أكتوبر قامت إدارة بعثة الأمم المتحدة في ميتروفيتشا، في إجراء منسق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة فيلق الرحمة الدولي وطائفة الروما وسكان مخيم تشسمين لاغ، أخيرا بإغلاق المعسكر وعزله تماما حتى لا يصلح للإقامة فيه مرة أخرى. وبدعم من

بلدية ميتروفيتشا، أُعيد توزيع سكانه السابقين على منازل شُيدت حديثا بواسطة وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في منطقة روما ماهالا، أو في مخيم أوستيرود بانتظار تشييد منازل إضافية بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وفي حين ينبغي ألا ننسى أن إغلاق مخيم تشسمين لاغ، بظروفه غير الصحية، قد تأخر كثيرا، يسعدني أن أبلغ في نهاية المطاف عن التقدم الملموس المحرز في الظروف المعيشية لبعض سكان كوسوفو من طوائف الروما والأشكاليا والمصريين.

وفي ذلك السياق، يجب أن أسترعي انتباه المجلس لاحتمال زيادة العودة القسرية لطوائف الروما وغيرها من المجموعات الضعيفة إلى كوسوفو، في أعقاب الانتهاء من اتفاقات العودة المبرمة بين كوسوفو والحكومات الأوروبية الغربية التي تستضيف أعدادا كبيرة جدا من المشردين من كوسوفو. وستعمل هذه العودة، إذا لم يتم التحكم فيها، على زيادة الضغط على القدرة الاستيعابية لكوسوفو المحدودة بالفعل، وزيادة خطر حدوث موجة ثانية من التشريد وزيادة التهميش. ولذلك الأمر قدرة حقيقية على تعطيل مسيرة التقدم ليس في عملية العودة بوجه عام فحسب، بل أيضا في تحسين العلاقات فيما بين الجماعات العرقية وكفالة الاستقرار الطويل الأمد في كوسوفو. لذلك، أحث بلدان إعادة التوطين وسلطات كوسوفو على ضمان التحكم في عمليات العودة على نحو رشيد، وألا يترتب عليها أزمة إنسانية.

في الختام، بالنيابة عن موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أود أن أشكر المجلس على دعمه وأن أؤكد له أننا سنواصل أداء المهام المنوطة بالبعثة قدر استطاعتنا. وستواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عرضها بذل جهود التيسير وتقديم مساعيها الحميدة. ونعرب عن الأمل في أن تغتنم كل من بلغراد وبريشتينا فرصة الاستفادة من ذلك العرض. ولا يزال هدفنا يتمثل في توطيد السلام الذي عمل شعب كوسوفو والكثيرون في المجتمع الدولي بكل جد ولزمن طويل من أجل المحافظة عليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد زانيير على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فوك ييريميتش، وزير خارجية صربيا.

السيد ييريميتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع مرة أخرى بعد ظهر اليوم في جلسة عادية لمجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأرحب بوجود الممثل الخاص لامبرتو زانيير.

إن الأمم المتحدة ما فتئت طرفاً مؤثراً لا غنى عنه في الإقليم. ونعتقد أنه من المهم لجميع أصحاب المصلحة المسؤولين على الأرض، إلى جانب مجلس الأمن، أن يؤكدوا من جديد الدعم لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (أونميك) بوصفها ركيزة قوية للسلام والاستقرار. ومن المهم بدرجة متساوية لأصحاب المصلحة أن يتعاونوا تعاوناً كاملاً مع أونميك طوال الوقت، بما في ذلك في العمل الذي تقوم به على صعيد البلديات من خلال إدارة أونميك في ميتروفيتشا.

إن مركز الحياد الذي تتمتع به الأمم المتحدة – وجميع المنظمات العاملة تحت سلطتها، من قبيل قوة كوسوفو، وبعثة الإتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو – يظل الإطار الوحيد المقبول الذي يمكننا جميعاً أن نعمل ضمنه لتحسين حياة الناس العاديين في كوسوفو بصرف النظر عن عرقهم.

وتقدّر صربيا عالي التقدير التزام الأمم المتحدة الثابت بالحفاظ على عمل التمثيل الخارجي لأونميك، وهو الالتزام في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونشعر بقلق عميق، مع ذلك، حيال أن سلطات الإقليم من العرق الألباني تقاوم بنشاط هذا الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة، مثلما يذكر التقرير قيد المناقشة. وهذه الحالة مؤسفة للغاية لأنه ”وفي حال مواصلة اتباع هذه السياسة على مر الزمن، فإنها قد تؤدي إلى زيادة عزل كوسوفو“، حسبما يرد في التقرير (S/2010/562، الفقرة ٥٤). ونأمل أن تحتضن بريشتينا النهج الأكثر بناء الذي توفره أونميك، بدعم من هذا المجلس.

ويسلط التقرير الضوء على أنه لم يحدث تغيير كبير في الأعداد الضئيلة للعائدين من المشردين داخلياً إلى الإقليم – مجرد ٢٣٣ صربياً كوسوفياً في ثلاثة أشهر تحديداً، من مجموع ٨٣٥ ٢٠٥ طُردوا منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وفقاً للأرقام التي أعلنتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

بالإضافة إلى ذلك، يشير التقرير إلى تنصيب بطريركنا أيريني بتاريخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر في المقام الروحي والمركز الإداري للكنيسة الأرثوذكسية الصربية على مدى القرون الثمانية الماضية، بتش. وفي خطاب التنصيب إلى المؤمنين، شدد غبطته على أهمية المصالحة عندما قال:

> ” أناشد في هذا الوقت المهيب من هذا المكان المقدس بمحبة واحترام ليس الأرثوذكس الصرب في كوسوفو وميتوهيا فحسب، وإنما أيضاً الشعب الألباني النبيل وجميع السكان المحليين الآخرين هنا، وأدعوهم إلى العيش في سلام ووحدة، بالاستناد دوماً إلى العدالة الإلهية والإنسانية “.

إن كلمات غبطته بالنسبة إلى البعض علاها ضجيج الحافلات الملأى بالحجاج في طريق عودتهم من المكان المقدس، وما يذكره التقرير اليوم عن ”ملصقات وُضعت قبل بدء الاحتفال على طول الطريق المؤدي إلى البطريركية وهي تصوِّر البطريرك مجرم حرب“ (المرجع نفسه، الفقرة ٤٩). وصورت الملصقات أيضاً البطريرك كشخصية شيطانية. وهذه الحادثة لا يسعها إلا أن تلهب مشاعر المتطرفين من كلا الجانبين. ومن المؤسف أسفاً عميقاً أن ما من مسؤول دولي أو محلي دان هذا العمل، وأنه لم يُجرَ تحقيق لكشف مرتكبي جريمة الحقد هذه.

ويسترعي التقرير الانتباه إلى الجهود المتواصلة التي تبذلها سلطات بريشتينا من طرف واحد لتغيير الواقع المعقد على الأرض، ولا سيما في شمال كوسوفو. وهو يبرز أن الحالة ”السائدة في شمال كوسوفو غير مستقرة، حيث تصاعدت حدة التوترات“ (المرجع نفسه، الفقرة ٥٩). وإحدى الحوادث التي ألهبت التوترات، وفقاً للتقرير، إصرار الألبان على محاولة تغيير الوضع القائم في شمال كوسوفو، عن طريق إعطاء الإذن بمشروع للبناء من دون موافقة إدارة أونميك في ميتروفيتشا.

وحادثة أخرى وفقاً للتقرير هي انتشار الوحدات الخاصة التابعة للعمليات الإقليمية لشرطة كوسوفو في شمال كوسوفو بدون موافقة بعثة الاتحاد الأوروبي. والعمل غير المأذون به المتمثل في إرسال العناصر شبه العسكرية، وأغلبيتهم العظمى من ألبان جنوب كوسوفو، تراه الأغلبية التي تعيش في شمال كوسوفو أنه استفزاز وتحريض على العنف.

وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، لجأت سلطات بريشتينا للأسف إلى القيام بأعمال أحادية الجانب ضد أهداف صربية في أماكن أخرى من الإقليم أيضاً. ففي أواخر أيلول/سبتمبر على سبيل المثال، أقدمت مجموعات مسلحة من العرق الألباني على تدمير ممتلكات شركة الهاتف النقال

للصرب وشبكة الهاتف الثابت في جنوب كوسوفو، بما في ذلك المعدات الموجودة في الجيوب المعزولة والأديرة. وبصرف النظر عن الضرر المادي الكبير الناجم عن ذلك، فإن تدمير هذه الشبكة أضر على الفور بحوالي ١٠٠ ٠٠٠ صربي في جنوب كوسوفو، مما أعاق قدرتهم على الاتصال خارج الجيوب التي يعيشون فيها، وهو خرق خطير للقواعد الإنسانية المعاصرة.

ومثلما يبرز التقرير، فإن العملية المرسومة بعناية أعاقت العمل الاعتيادي للعديد من وسائط الإعلام الكوسوفية المرخّص لها. وهي أثّرت على خدمات الطوارئ، إذ حالت دون إنقاذ المسؤولين في مستشفيات غراتشانيكا للعديد من المرضى الذين يطلبون المساعدة فتسببت بوفاتهم.

ويفيدنا التقرير بأن السلطات العرقية الألبانية في بريشتينا أعلنت عن إجراء الانتخابات في الشهر المقبل، على ما أفادت الأنباء. والمؤسف أن هذه الانتخابات لن تُجرى وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وبما أن الممثل الخاص للأمين العام لم يدعُ إليها، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا يمكنها أن تراقب هذه الانتخابات، والأمم المتحدة لن تصدّق عليها. وفي ظل هذه الظروف، يتعذر بوضوح على حكومة صربيا أن تدعو أياً من مواطنينا إلى المشاركة فيها.

وأيد العالم بالإجماع أن الحوار هو الطريق الوحيد إلى تحقيق السلام في كوسوفو – والطريق الوحيد الذي يمكن أن يأتي بالكرامة والاستقرار معاً إلى الصرب والألبان على السواء.

والدور التيسيري الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي وقدرته على العمل كميسّر نزيه يمكنهما أن يكونا حاسمين في المضي بنا قدماً نحو زمن جديد وأكثر وعداً. ونأمل أن تعالج خلافاتنا الآن في ظل ظروف أقل عدائية. وبالنسبة إلينا، أن الحوار يعني التفاوض والانفتاح على التسوية. وهو يعني التغلب على التحيزات وترويض المشاعر.

ويمكن للعملية الرزيهة والمتوازنة أن تصبح حافزاً على تسخير قوى الاعتدال – أداة للذين يسعون إلى إعادة بناء الجسور والعمل الحثيث للبدء بالمصالحة. ويمكنها أيضاً أن توفر زخما هاماً لضمان مستقبل أوروبي سلمي لكامل منطقة غرب البلقان. وتريد صربيا لهذا الحوار أن يبدأ في أسرع وقت ممكن، ونتوقع منه أن يركز أولاً على أقل المسائل خلافية. ويمكن للنجاحات المبكرة أن تستعمل لبناء الزخم في سبيل تحقيق المزيد من الإنجازات عندما ننتقل إلى مواضيع أخرى أكثر حساسية.

إن الرحلة صوب التوصل إلى الحلول الابتكارية تتطلب التصور السياسي، واحترام ديمقراطيتنا، ومهارة كبيرة. ونأمل أن ندخل مرحلة حيث تترك جميع الأطراف خلفها التحليلات الخلافية والكمائن الدبلوماسية، وتركز بدلاً من ذلك على المهمة الماثلة أمامنا.

وتقول صربيا على الدوام إن محاولة بريشتينا للانفصال من طرف واحد هي انتهاك للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي النهائية، فضلاً عن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وموقفنا المبدئي الوارد في دستورنا يظل من دون تغيير: لن نعترف بإعلان استقلال كوسوفو من طرف واحد، صراحة أو ضمناً. وكما في أي مكان آخر في العالم، نعتقد أنه لا يمكن التوصل إلى حل مستدام لمسألة بهذا المدى من دون موافقة جميع أصحاب المصلحة.

ونعتقد اعتقاداً ثابتاً أن استمرار الاعتراف بإعلان الاستقلال من طرف واحد أمر عقيم وغير مثمر. فكل من أراد أن يبدي وجهة نظره قد فعل ذلك، وما زلنا من دون تسوية. وهناك مجموعة واسعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة امتنعت عن الاعتراف بإعلان الاستقلال من جانب

واحد. وبالنيابة عن جمهورية صربيا، اسمحوا لي مرة أخرى أن أشكر بإخلاص البلدان على دعمها وتضامنها. ونحن نناشدها أن تظل على موقفها طوال عملية الحوار.

ونعتقد أنه من الأهمية الحاسمة بمكان عدم وضع عراقيل على الطريق التي التزم أصحاب المصلحة بالسير عليها. وسيكون من المضر بقدر متساوٍ إذا حاول أحد قلب الحقائق على الأرض بينما تجري المباحثات. وأي محاولة لتغيير تلك الحقائق من طرف واحد أو باستعمال القوة من شأنها أن تقوّض الحوار بشكل مأساوي أو ربما على نحو قاتل.

هذا هو أحد الأسباب العديدة التي تجعل من تقارير الأمم المتحدة لا غنى عنها. وترحب صربيا بالتزام الأمين العام بإبلاغ مجلس الأمن عن كل التطورات التي تحصل أثناء الحوار.

وتظل مركزيته ودوره القيادي في تحديد وتوفير الشرعية للتسوية الشاملة، أساسيين وفقاً لقراره ١٢٤٤ (١٩٩٩) ومسؤوليته الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين التي خوّله إياها ميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي ألا يشك أي أحد من الحاضرين في هذه القائمة في استعدادنا لأن نكون شريكاً حقيقياً في إقامة سلام كفيل بإحداث التحول. لكننا لا نستطيع أن نقوم بذلك لوحدنا، لأن في القرن الحادي والعشرين لا يستطيع طرف واحد تحقيق النصر بأن يطلب تنازلات من جانب واحد أو بأن يسعى لتضخيم أهداف منظور إليها بمنظار ضيق. فالتسويات التي تعود بمكاسب متبادلة غير ممكنة في حالة المواقف الصفرية. ولن تدخر صربيا، من جانبها، أي جهد؛ وسوف لن نضجر ولن نفقد أعصابنا. وبدون أن ننكر حسنات الماضي أو سيئاته، سنواصل، بثقة، العمل وفق رؤيتنا للمستقل.

واحتراماً لأجدادنا – وأيضاً من أجل الأجيال القادمة – لن ندخر جهداً في سعينا لتحقيق تسوية مشروعة. لكن سعينا إلى ذلك ليس عن خوف أو خضوعاً لإكراه. بل نفعل ذلك انطلاقاً من إيماننا بأننا نستطيع في النهاية، إنْ عملنا معاً بحسن نية، أن نغير تلك البقعة من الأرض، الغنية بتاريخها والعزيزة على كل شعوبها، من أرض نزاع إلى أرض انسجام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة تشيتاكو.

السيدة تشيتاكو (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب المجلس في فترة بالغة الأهمية لإرساء آفاق السلام والازدهار على الأجل الطويل ليس في جمهورية كوسوفو فحسب بل في منطقة البلقان بأسرها.

أود أن أشكر الأمين العام وممثله الخاص السيد لامبيرتو زانيير، على الجهود التي بذلاها في كوسوفو خلال الفترة قيد الاستعراض. لقد أسهمت هذه الجهود، في سياق مساعدة أوسع من المجتمع الدولي، في تحقيق الاستقرار في منطقتنا بعد حروب فظيعة خلال عقد التسعينات الماضي، وفي بناء مؤسسات ديمقراطية في كوسوفو.

ونواصل تعهدنا بتقديم دعمنا بدون تحفظ لكل الجهود الرامية إلى بناء السلم والأمن في منطقة غرب البلقان، ويسعدنا أن نبلغ بأن هذه الجهود المستمرة التي بذلها المجتمع الدولي قد آتت أكلها. فبعد الأعمال الفظيعة التي ارتكبها نظام سلوبودان ميلونيفيتش في البوسنة وكرواتيا وكوسوفو، أتى استقلال جمهورية كوسوفو بالسلام والاستقرار الدائمين ووضع جدول الأعمال الجديد للتكامل الأوروبي في الواجهة.

واليوم، كل الدول في منطقة البلقان تحكمها حكومات منتخبة ديمقراطياً، لكننا نواجه جميعنا تحديات

انتقال متشابهة، ولا تزال هناك حاجة إلى تقديم الدعم لمساعدتنا في التغلب على آخر العقبات التي تحول دون أن نصبح أعضاء كاملي العضوية في الاتحاد الأوروبي.

ويسرني على وجه الخصوص أن أخاطب مجلس الأمن في وقت تجسد فيه التطورات في جمهورية كوسوفو التقدم الكبير المحرز في بناء مؤسسات ديمقراطية قوية وإطار عمل دستوري جيد.

في أيلول/سبتمبر، قضت المحكمة الدستورية في كوسوفو بأن رئيس الجمهورية لا يمكنه ممارسة وظيفة رئيس كوسوفو إلى جانب احتفاظه بزعامة حزبه السياسي. واحتراماً لقرار المحكمة، استقال الرئيس سيديو من منصبه. وبعد التصويت بعدم الثقة، تقرر حل البرلمان وتم تحديد ١٢ كانون الأول/ديسمبر موعداً لإجراء انتخابات استثنائية. وكما كان الحال في المناسبات السابقة، ستكون انتخابات كانون الأول/ديسمبر حرة ونزيهة، وستعبر عن إرادة مواطني كوسوفو. ودعت الحكومة إلى حضور مراقبين دوليين لهذه الانتخابات مبدية الترحيب بذلك. وقد أثبتت التطورات الأخيرة في جمهورية كوسوفو مرة أخرى النضج السياسي لنظامنا الديمقراطي القائم. وطوال هذه الفترة، جرى التقيد الصارم بالدستور واللوائح والإجراءات ومراعاتها.

كوسوفو مجتمع متعدد الأعراق، وتظل حكومته ملتزمة التزاماً كاملاً بتعزيز الإدماج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للأقليات في التيار الرئيسي للمجتمع. وفي آخر خطاب لنا في المجلس (انظر S/PV.6367)، أبلغنا بأن كل الأقليات، بما في ذلك صرب كوسوفو، أبدوا رغبة متزايدة في المشاركة في العمليات الديمقراطية والانتخابات المحلية. ونحن بصدد إكمال خطة الرئيس أهتيساري المعنية باللامركزية برمتها، التي تضمن حماية قانونية غير مسبوقة للأقليات وتؤكد حقوقهما.

وتتمتع كل الأقليات، بما فيها صرب كوسوفو، بمنافع مباشرة لا جدال فيها بالمشاركة في الحياة الديمقراطية في الدولة التي تعيش فيها. ويصبح هذا أكثر إلحاحاً بالنظر إلى الانتخابات البرلمانية المقبلة. لذلك، نحن نعتبر أن هذا أفضل وقت ليؤكد المجتمع الدولي التزامه باستقرار كوسوفو، وذلك بأن يدعو صرب كوسوفو إلى المشاركة في الانتخابات المقبلة، وأن يدعو الحكومة الصربية إلى عدم عرقلة مشاركتهم في الانتخابات.

وقد سجلت البلديات الصربية الجديدة في كوسوفو نسبة مشاركة زادت على ٥٠ في المائة بين الصرب المحليين في آخر انتخابات محلية. لكن للأسف، لا ينطبق ذلك على شمال كوسوفو، حيث لا يزال نفوذ بلغراد يمنع عملية الاندماج في الحياة العامة والمؤسسية في كوسوفو. وبأسف شديد، أبلغ بأن الأشهر الثلاثة الماضية شهدت وقوع خمس هجمات مسلحة في شمال كوسوفو ضد صرب كوسوفو الذين قرروا المشاركة في الحياة العامة والسياسية في كوسوفو. وقد لاحظنا أن هذه التطورات لا تزال تمر بدون أن يتم الإبلاغ بها في صربيا.

ومع ذلك، فنحن فخورون بالإبلاغ بأن صرب كوسوفو وغيرهم من الأقليات قدموا أكثر من ٢٠ قائمة انتخابية للانتخابات المقبلة، ونحن سعداء لأن بعض أعضاء المجتمع المدني، بالإضافة إلى العديد من الأحزاب البرلمانية في صربيا، يطالبون بتغيير سياسة الحكومة الصربية المتمثلة في مقاطعة كل شيء يمثل جمهورية كوسوفو، حتى بعد أن أفتت محكمة العدل الدولية بأن إعلان استقلال كوسوفو لا يمثل انتهاكاً للقانون الدولي.

وبينما شغلت التطورات الدستورية والسياسية المحلية أذهان الأطراف الفاعلة المحلية والدولية، بالإضافة إلى جدول عمل مؤسسات دولتنا، تم تسجيل تطورات أخرى إيجابية

فيما يتعلق بعملية الاعتراف الرسمي باستقلال كوسوفو. فقد بلغ عدد البلدان التي اعترفت بكوسوفو ٧١ بلداً، وتعترف حالياً ١٠٠ دولة عضو في الأمم المتحدة بوثائق كوسوفو. بيد أننا نأسف لكون الحكومة الصربية تتجاهل تجاهلاً تاماً الوثائق الصادرة عن جمهورية كوسوفو ولا تعترف بها. فلوحات الترخيص الخاصة بنا، والأختام الجمركية، وجوازات السفر، والشهادات الدراسية، والبيانات المصرفية معترف بها في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، بل حتى من جانب البلدان التي لم تعترف بعد رسمياً باستقلالنا، لكن صربيا لا تعترف بها. وهذه السياسة لا تعوق فحسب تبادل الطلاب والزيارة العائلية، والعلاقات التجارية والأعمال التجارية الاعتيادية، بل تمنع وتؤخر عملية المصالحة بين شعبينا.

ويسعدنا أيضاً أن نبلغ عن إحراز تقدم إيجابي فيما يتعلق بعملية العودة. فبنهاية هذا العام، نتوقع رقماً قياسياً يبلغ ١ ٣٠٠ من العائدين، في إطار عملية تسهم في تيسيرها بقدر كبير حكومتنا بالاشتراك مع بعض وكالات الأمم المتحدة والمانحين. ونحن ندرك أن ثمة حاجة إلى المزيد من العمل، ونلتزم التزاماً كاملاً بإكمال هذه العملية بنجاح. لكن مع استمرارنا في المحافظة على سياسة تنطوي على الترحيب بكل مواطني كوسوفو الراغبين في العودة إلى وطنهم، نود أن نذكِّر المجلس بأننا نحتاج، من أجل تحقيق تقدم ملموس، إلى دعم شركائنا في بلغراد. ومرة أخرى، أود أن أؤكد أن المشاركة الفعالة للأقلية الصربية في الانتخابات المقبلة ستكون ضرورية بالنسبة لهم، لأنها ستكفل المزيد من الاندماج، الذي سيتحول إلى مزيد من الفرص وإلى تعزيز التمثيل وارتفاع في مستويات المعيشة.

لقد تعززت أيضا الحريات الدينية والحوار الديني، وأفضل الأمثلة على ذلك التنظيم الناجح لتنصيب بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في إقليم جمهورية كوسوفو، وافتتاح كاتدرائية كاثوليكية جديدة في وسط بريشتينا، وازدادت الجهود لتحسين الاتصال بين جميع الطوائف والأديان.

قامت شرطة كوسوفو بمهمة كبيرة تمثلت في ضمان أمن المواقع الدينية في كوسوفا بعد رحيل قوة الأمن الدولية من كوسوفو. وبينما نأسف للحوادث التي وقعت في بعض المواقع، نود أن نذكر باحترام أن هذه الحوادث كانت حوادث منفصلة ومعظمها لم يكن إثني الطابع.

إن أهم تطور عزز بلدنا الفتي حدث هنا في نيويورك. فبعد صدور فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية إعلان كوسوفا للاستقلال في شهر أيلول/سبتمبر، شهدنا لسوء الطالع محاولة صربية أخرى في الجمعية العامة تطالب بالمفاوضات بشأن مركز كوسوفو. وحيث أن استقلال كوسوفو وحدودها لا يمكن أن يخضعا لأي تفاوض، فإن هذا الاقتراح المثير للجدل من شأنه أن يقوض التقدم الذي تحقق حتى الآن، وأن المجتمع الدولي المعبأ بطريقة لم يسبق لها مثيل دعا صربيا إلى تغيير سياستها. ونتيجة لذلك، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٩٨/٦٤ رحبت فيه باحترام فتوى المحكمة. ورحبت أيضا باستعداد الاتحاد الأوروبي لتيسير الحوار بين بريشتينا وبلغراد.

أؤكد مرة أخرى أن حكومتنا سعيدة جدا للنتيجة التي آلت إليها مناقشة الجمعية العامة. والقرار أعطانا نقطة انطلاق للبدء بالحوار الفني مع صربيا بشأن قضايا ذات أهمية لرفاه الطوائف والتعاون الإقليمي. إن حكومة جمهورية كوسوفو والمشاركين الدوليين في تقديم القرار أوضحوا أن الحوار كان حول المستقبل وليس حول الماضي. ولن نعود إلى الفصول المغلقة من التاريخ. ونحن على استعداد للحديث عن الأشخاص المفقودين جراء الحرب، والتعاون لمكافحة الجريمة والفساد، والاعتراف المتبادل للوثائق وشبكات

الهاتف، وخطوط السكك الحديدية، والمجال الجوي، وعن كل قضية أخرى ذات اهتمام مشترك، وعن تقاسم الفوائد لصالح مواطنينا، ومجتمعاتنا وبلدينا. غير أنني أود أن أكون واضحة في كلامي: لن نجري أبدا مرة أخرى محادثات عن حق كوسوفو في العيش كدولة حرة بعد كل شيء حدث في الماضي. فاستقلال كوسوفو ليس قضية مطروحة للنقاش ولن يكون الأمر كذلك.

ومن هنا، وفي أعقاب جولة من المناقشات مع الاتحاد الأوروبي وغيرهم من الشركاء، نعمل على إعداد الأفرقة وجدول الأعمال للشروع في محادثات مع جمهورية صربيا ييسر لها الاتحاد الأوروبي. ونرحب باستعداد الولايات المتحدة للمساهمة في هذه العملية.

أود أن أختتم ملاحظاتي بتوجيه نداء من مايليندا كيلميندي، وهي رياضية كوسوفية نالت تكريما كبيرا اليوم. فقد فازت بالبطولة العالمية لأوروبا والعالم في لعبة الجودو، وهي إحدى الرياضات الأولمبية القليلة التي تقر بحقها في المنافسة بوصفها كوسوفية. ومن سوء الطالع، أنه حتى بعد أكثر من ٢٠ عاما، ما برح الشباب من الرياضيين والفنانين من أبناء كوسوفا في عزلة من المشاركة في هذه الأنشطة الدولية. ومما له أهمية كبيرة أن مايليندا وغيرها من الشباب الكوسوفيين لديهم نفس الفرص التي تتاح لأصدقائهم في جميع أرجاء العالم.

ولا تزال توجد تحديات هائلة أمام الأجيال الشابة من أبناء كوسوفو وصربيا في السنوات المقبلة. ولا يزال يتعين حل العديد من القضايا من خلال الحوار، ولكني أعتقد أنني لست الشخص الوحيد الذي يقر، بعد عملية فيينا، واقتراح اهتيساري، وفتوى محكمة العدل الدولية، وقرار الجمعية العامة، بأننا أخيرا على استعداد للمضي قدما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة سيتاكو على بيانها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب بوزير خارجية صربيا السيد يريميتش، وبوزيرة خارجية كوسوفا بالنيابة، السيدة سيتاكو. أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص زانيير على إحاطتهم الإعلامية وخدمته.

أريد أن أتطرق اليوم إلى ثلاث نقاط. أولا، قالت مؤخرا وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في بريشتينا بأن فتوى محكمة العدل الدولية أسدلت الستار على مسألة وضع كوسوفو. ووفقا للعبارات الواردة على لسان المحكمة، فإن ”إعلان استقلال كوسوفو المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ لم ينتهك القواعد العامة للقانون الدولي“. وجاء في فتوى محكمة العدل الدولية أن الإعلان لم يكن انتهاكا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). لقد حان الوقت الآن للتحرك قدما.

ولهذا السبب، رحبت الولايات المتحدة بالقرار الذي اتخذ بتوافق الآراء في الجمعية العامة بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر (القرار ٢٩٨/٦٤) والذي أشار إلى حقبة جديدة من العلاقات الواقعية وعلاقات الجوار بين صربيا وكوسوفا حيث شرعا في سبيليهما نحو المسار الأوروبي – الأطلسي في المستقبل. ونرحب بدعم الاتحاد الأوروبي في تيسير الحوار بين بريشتينا وبلغراد. وهذا سيساعد البلدين في تحسين نوعية الحياة لمواطنيهما وزيادة الأمن والاستقرار في المنطقة.

فلنكن واضحين. هذا الحوار ليس عن وضع كوسوفو أو عن سلامتها الإقليمية. فكسوفو دولة مستقلة ذات سيادة ولا يجوز انتهاك حدودها. من الجدير بالذكر أنه اعترف بكوسوفو حتى الآن ٧١ بلدا. ونهيب بالدول التي

لم تفعل ذلك بعد أن تساعد في المساهمة في الاستقرار في المنطقة بالترحيب بكوسوفو في المجتمع الدولي من خلال الاعتراف الرسمي بها.

ثانيا، علينا أن ندعم حكومة كوسوفو في جهودها الرامية إلى بناء دولة ديمقراطية متعددة الأعراق وموحدة، ومرتكزة على سيادة القانون، ومساءلة أمام مواطنيها ومدمجة بالكامل في المجتمع الدولي. لقد قطعت كوسوفو بالفعل شوطا طويلا في زيادة الأمن الشامل، وبناء ثقافة تتسم بالديمقراطية الشاملة وتعزيز سيادة القانون. ولكن لا يزال يتعين فعل المزيد. وتتوق الولايات المتحدة إلى إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة وسلمية في شهر كانون الأول/ديسمبر، حيث تبني كوسوفو على سجلها المشجع في تطوير ديمقراطية قوية متعددة الأحزاب.

ونقف على أهبة الاستعداد لدعم جهود كوسوفو في إدارة الانتخابات بطريقة تمكن جميع أبناء شعب كوسوفو من ممارسة حقهم في التصويت. حان الوقت الآن لجميع مواطني كوسوفو، بغض النظر عن خلفيتهم الإثنية، لإسماع أصواتهم في عملية ديمقراطية. ونأسف لتفويت حكومة صربيا فرصة القيام بدور بناء في العملية وعدم تشجيعها صرب الكوسوفو على المشاركة. وهذا القرار ما من شأنه إلا إلحاق الضرر بالطائفة الصربية في كوسوفو.

إن النمو الاقتصادي المتين والمتجذر في سيادة القانون عنصر رئيسي لكفالة الازدهار والأمن في البلقان في الأجل الطويل. ونشجع كوسوفو على تهيئة الظروف اللازمة للنمو المستدام الذي يقوده القطاع الخاص والسعي بحماس إلى الإصلاحات القضائية والتصدي للجريمة والفساد. ومن المهم للغاية هنا استمرار تعاون كوسوفو مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وانضمام كوسوفو الفعلي إلى المؤسسات الإقليمية والمتعددة الأطراف، من قبيل المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، من شأنه أن يساعد على تعزيز الإصلاحات، وفي نهاية المطاف يفيد شعب كوسوفو. ونشجع جميع الدول الأعضاء على دعم مشاركة كوسوفو الكاملة في المنتديات الدولية، بما في ذلك انضمامها إلى اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى.

كذلك نؤيد جهود حكومة كوسوفو في إنفاذ القوانين بحس من المسؤولية، بما في ذلك التدابير الأخيرة التي اتخذتها السلطة التنظيمية لقطاع الاتصالات في كوسوفو. ويتعين على السلطات في كوسوفو وصربيا العمل معا لتعزيز النشاط التجاري في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاعات الطاقة، بينما تحترم قانون كوسوفو للوفاء بالاحتياجات الحقيقية للطوائف في كوسوفو.

وفضلا عن ذلك، يدل القرار الذي اتخذه مجلس شمال الأطلسي مؤخرا بالاستمرار في خفض قوام قوة الأمن الدولية في كوسوفو على تحقيق تحسينات في الحالة الأمنية وحرفية قوات أمن كوسوفو. كما أسهم النهج التعاوني للحكومتين بخصوص تنصيب بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في الشهر الماضي في بيجي/بيتش، في توطيد الأمن والاستقرار، تماشيا مع المسؤولية المشتركة عن حماية الدور الحيوي للكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو والحفاظ عليه.

ويحيلني ذلك إلى النقطة الثالثة والأخيرة التي أريد التطرق إليها. فكما يوضح التقرير (S/2010/562)، لا تزال هناك تحديات كثيرة في شمال كوسوفو. ونحن ندين بشدة أعمال العنف والتهديدات بالعنف، بما في ذلك أعمال العنف التي أفيد بأنها ارتكبت بحق أشخاص من الطائفة الصربية في شمال كوسوفو، والتي تهدف إلى تخويف من ينتوون العمل مع المؤسسات الشرعية في كوسوفو. وتؤدي هذه الهجمات إلى تفاقم الانقسامات وتقوض الأمن. ونرحب بدعم بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لجهود شرطة

كوسوفو الرامية إلى تحسين احترام سيادة القانون في شمال كوسوفو، وندعو السلطات في بريشتينا وبلغراد إلى دعم تلك الجهود والإسهام فيها.

والولايات المتحدة ستواصل دعم كوسوفو في سعيها إلى بناء بلد مستقر ومزدهر وديمقراطي يعيش في سلام مع جيرانه، وأكثر اندماجا بصورة مطردة في المجتمع الأوروبي الأطلسي. وبالمثل، سنواصل دعم تطلعات صربيا وجميع بلدان غرب البلقان إلى تحقيق أهدافها المتعلقة بتحقيق الاندماج في المجتمع الأوروبي والمجتمع الأوروبي الأطلسي.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالسيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، وبالسيدة فلورا تشيتاكو، وزيرة خارجية كوسوفو بالنيابة، وأشكرهما على بيانيهما. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد لامبرتو زانيير، على تقديمه للتقرير المعروض علينا (S/2010/562). ونقدر كثيرا العمل الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتعزيز الحوار والتعاون بين جميع الأطراف بغية توطيد دعائم الاستقرار والمصالحة.

وترحب النمسا باتسام الحالة الأمنية في كوسوفو بهدوء كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أننا شهدنا مرة أخرى كيف أدت التطورات التي حدثت مؤخرا إلى زيادة التوترات السياسية في شمال كوسوفو وفجرت أعمال عنف متفرقة في بعض الحالات.

ونعرب عن اقتناعنا الراسخ بأن الإدماج التدريجي للشمال في بقية كوسوفو سيكون في مصلحة جميع سكانها. وفي غضون ذلك، فإننا مقتنعون بأن ذلك الهدف لا يمكن تحقيقه إلا عبر الحوار. وتدعو النمسا جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس واعتماد نهج بناء وعملي والعمل بصورة فعالة مع التواجد الدولي، بما في ذلك في شمال كوسوفو، لتفادي وقوع المزيد من أعمال العنف والتوترات.

لقد أظهرت شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو مرة أخرى التعاون الفعال فيما بينها، ونجحت في التصدي للعنف وكفالة الاستقرار. وتواصل النمسا دعمها الكامل للعمل الهام الذي تضطلع به قوة الأمن الدولية وبعثة الاتحاد الأوروبي وستواصل الوفاء بالتزامها في هاتين البعثتين.

وكما أشار التقرير المرحلي الذي أصدرته المفوضية الأوروبية مؤخرا، فإن الكثير من التحديات لا تزال قائمة. وتحسين الحكم وسيادة القانون في كوسوفو، على سبيل المثال، ضروريان، وهو ما ينطبق أيضا على اتخاذ خطوات لمكافحة الفساد والإفلات من العقاب. ونشيد بالجهود التي تبذلها حكومة كوسوفو في سبيل تحقيق تلك الغايات.

وبغية تحقيق المزيد من التقدم وتوطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن، من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي عمله في كوسوفو وأن يساعد السلطات المحلية عن طريق تبادل الخبرات والموارد. ويجب على كوسوفو مواصلة الالتزام بتنفيذ الإصلاحات الضرورية. والاستقرار والأمن وسيادة القانون والحكم هي ركائز أساسية لجميع الطوائف في كوسوفو.

وفي هذا الصدد، تشجع النمسا جميع الأطراف على التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء محكمة متعددة الأعراق في ميتروفيتشي/ميتروفيتشا وبشأن الترتيبات الجمركية في الشمال. ونرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص.

وتود النمسا أيضا تسليط الضوء على الإسهامات القيمة لبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو في رصد وحماية حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الطوائف،

وتعزيزها، وكذلك على مساعي البعثة لتحسين الظروف المؤاتية لعودة المشردين داخليا واللاجئين.

وبالمثل، تود النمسا الإشادة ببعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو لدعمها المستمر لتطوير المؤسسات الديمقراطية مثل المساعدة التي تمنحها للجنة الانتخابات المركزية واللجنة الفرعية للشكاوى والطعون الانتخابية.

ونأمل أن تشارك جميع الجماعات العرقية في كوسوفو مشاركة فعالة في الانتخابات المقبلة في كانون الأول/ديسمبر، لأنها ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل كوسوفو. ونأمل أن تخرج هذه الانتخابات بمؤشر مشجع بالنسبة لمستقبل سكان كوسوفو كافة. ونناشد كلا من كوسوفو وصربيا التحلي بالواقعية وممارسة ضبط النفس لإنجاح هذه الانتخابات ولتفادي تصاعد التوترات وخاصة في الشمال.

وترحب النمسا بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة بالإجماع في ٩ أيلول/سبتمبر بشأن فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ١١ تموز/يوليه (A/RES/64/298). ونرحب، بصفة خاصة، بأن هذا القرار كان مبنيا على اتفاق بين صربيا والاتحاد الأوروبي وكما قال آخرون بالفعل، فإن هناك اتفاقا عاما، كما شهدنا في الجمعية العامة، بشأن دور الاتحاد الأوروبي في تيسير عملية الحوار بين الطرفين.

ومما يثلج صدورنا الإشارات الصادرة عن الجانبين والتي تظهر استعدادهما للدخول في حوار ييسره الاتحاد الأوروبي بشأن المشاكل العملية التي تؤثر في الحياة اليومية لأبناء الطائفتين الذين يقيمون في كوسوفو. ومما أثلج صدري كذلك ما سمعته من وزير الخارجية يرميتش بشأن هذا الموضوع، ويسرني أن وزيرة الخارجية بالنيابة تشيتاكو أبلغتنا بأن حكومة كوسوفو تستعد للمشاركة في هذه العملية.

وهذه فرصة هامة لتعزيز التعاون وتحقيق التقدم، كما يقول القرار، على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولتحسين حياة البشر. ونأمل في إطلاق هذا الحوار مبكرا، حيث أنه يمكن أن يسهم في تهيئة الظروف لمستقبل مشترك في إطار الاتحاد الأوروبي. وذلك هدف تلتزم به النمسا دائما، ونحن على استعداد لمواصلة تقديم دعمنا لذلك المسعى.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد لامبرتو زانيير، على عرضه لتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2010/562). ونرحب بمشاركة وزير خارجية صربيا، السيد يرميتش، في جلسة مجلس الأمن اليوم. ونتفق مع التقييمات الواردة في بيانه.

لقد استمعنا بعناية إلى البيان الذي أدلت به السيدة تشيتاكو. ونشعر بخيبة الأمل إزاء الآراء غير المبررة التي أعربت عنها أو التي تتناقض مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وروسيا تؤيد السلامة الإقليمية لجمهورية صربيا وسيادتها. ونرى أنه لا ريب في أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال ساريا تماما ولا يزال يشكل الأساس القانوني الدولي للتسوية في كوسوفو، وأنه ملزم للجميع. وما زال موقفنا بدون تغيير بخصوص ذلك القرار، ألا وهو، أننا لا نعترف بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن يستأنف أصحاب المصلحة الحوار بغية التوصل إلى تسوية لمسألة كوسوفو. وفي هذا المقام، لا يمكننا التغاضي عن الإجراءات الأحادية الجانب لبريشتينا والتواجد الدولي في شمال كوسوفو، والتي تهدف إلى

تغيير الحقائق على أرض الواقع من أجل التأثير على طرائق الحوار المقبل ونتائجه.

وفي ذلك الصدد، يساورنا القلق إزاء النشاط المتزايد لسلطات ألبان كوسوفو شمال نهر إيبار وخططها لبناء وترميم المنازل المدمرة على أرض متاخمة للبلدات الصربية، على الرغم من الرأي السلبي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة بشأن تلك الخطط، وكذلك خططها لفتح محكمة دون موافقة إدارة الأمم المتحدة في ميتروفيتشا أو مجلس المدينة الصربي في شمال ميتروفيتشا.

ولا تزال الحالة غير مرضية فيما يتعلق بعودة المشردين داخليا، بمن فيهم المواطنون الصرب، إلى كوسوفو. وهنالك أسباب عديدة لذلك، بما فيها أن العائدين غير واثقين بشأن أمنهم، كما أن حقوق العودة لا تشجعها إجراءات من قبيل تلك التي اتخذتها الكيانات الدفاعية والأمنية في كوسوفو عندما أزالت في ٢٦ أيلول/سبتمبر أجهزة إرسال شركة الاتصالات الصربية في المناطق المأهولة بالصرب في كوسوفو.

ونتيجة لذلك، حُرمت جميع الجيوب تقريبا شمال نهر إيبار من خدمات اتصالات الهواتف المحمولة، في حين حرم بعضها من توقف خطوط الاتصالات الأرضية. ونعتقد أن هذا انتهاك صارخ لحقوق الإنسان في إطار صراع تنافسي غير عادل. ونعتقد أن من شأن ذلك أن يزيد من التوتر فيما يتعلق بالأمن في كوسوفو وقد يشعل فتيل عدم الثقة بين السكان الصرب إزاء استعداد قوة حفظ السلام للقيام بمهامها. وهذه خطوة سابقة لأوانها بحسب الحوادث التي وصفها وزير خارجية صربيا اليوم التي وقعت في بلدة بيتش خلال مراسم تنصيب البطريرك الصربي.

ومحاولات تشويه صورة بعثة الأمم المتحدة في وسائط الإعلام في كوسوفو غير مقبولة. والحملة ضد البعثة تعرض سلامة أفرادها للخطر وتحول دون قيام البعثة بمهامها. ونحن نشدد على ضرورة أن تنفذ البعثة واجباتها فيما يتعلق بالتمثيل الخارجي لكوسوفو في المنظمات والآليات الإقليمية والدولية. كما أن محاولات اشتراك بريشتينا في الأحداث الدولية كدولة مستقلة أمر غير مقبول. وفي هذا الصدد، ما زلنا نرى أنه، انطلاقاً من الولاية التي حددها مجلس الأمن، يجب أن تقوم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بأنجع دور ممكن في المساعدة في عملية التوصل إلى تسوية في كوسوفو. ونشدد على ضرورة الإبقاء على الدور الرائد لمجلس الأمن في حل مسألة كوسوفو، باعتباره الضامن للامتثال للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس نفسه.

إن المعلومات عن فحوى وإجراءات المفاوضات بين بلغراد وبريشتينا ينبغي أن تنعكس في التقارير الفصلية للأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وكذلك في التقارير المرفقة لبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو.

السيد عساف (لبنان): أود أولاً أن أشكر السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الشاملة. وأرحب بوزير خارجية صربيا، السيد فوك يريميتش، وأشكره على بيانه. كما أشكر السيدة فلورا شيتاكو على بيانها. واسمحوا لي أن أبدي ما يلي.

نعرب عن ارتياحنا لبقاء الحالة الأمنية هادئة نسبياً، بالرغم من أن الوضع في شمال كوسوفو بقي غير مستقر، حيث تستمر الحوادث الأمنية في إشاعة أجواء القلق والتوتر. ولذلك، نحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس، وتجنب الإجراءات الأحادية والأعمال الاستفزازية التي من شأنها تصعيد التوتر. ومن ناحية أخرى، فإننا نرى أن يقظة القوى الأمنية، ومحاسبة مرتكبي أعمال العنف، والعمل على

تحقيق المصالحة تؤدي دوراً هاما في إشاعة الشعور بالأمن لدى المواطنين كافة، لا سيما في الشمال.

ونرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تيسير الحوار والمصالحة بين مختلف المجموعات، ونحثها على مواصلة مساعيها في هذا المجال. كما نقدر ما تبذله من جهود في مجال صون الأمن والاستقرار، وفي مجال تسهيل مشاركة كوسوفو في المحافل الدولية والإقليمية. إلا أننا نشاطر الأمين العام قلقه من التقرير الصادر عن مكتب تنفيذ استراتيجية شمال كوسوفو، وما نتج عنه من حملة في وسائط الإعلام ضد أنشطة بعثة الأمم المتحدة، ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن نشر معلومات غير دقيقة قد تأتي بنتائج عكسية، وتؤدي إلى عرقلة عمل البعثة. ونرحب باستمرار التنسيق والتبادل المنتظم للمعلومات بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في إطار موقف الحياد المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

لقد سلط بحث صادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة الضوء على أن الممارسات الحالية للعودة والإعادة إلى الوطن لا تتيح عودة آمنة كريمة. وانطلاقاً من ذلك، نؤكد على الترابط العضوي بين تحقيق مصالحة شاملة وتعزيز الأنشطة الاقتصادية والتنموية لمختلف المجموعات، واحترام حقوق الإنسان. فمن شأن ذلك أن يسهم في وضع حد للتمييز والمضايقات، وفي تهيئة بيئة اقتصادية واجتماعية مؤاتية لعودة اللاجئين.

ومن جهة أخرى، ننوه بالتقدم الحاصل في مجال حماية التراث الديني والثقافي للكنيسة الأرثوذكسية الصربية، في إطار نشاط لجنة تنفيذ أعمال التعمير لمواقع التراث الديني الأرثوذكسي الصربي، ونوافق الأمين العام على ضرورة تقديم الدعم التقني والمالي للجنة المذكورة. كما ننوه بالتعاون القائم بين بلغراد وبريشتينا بشأن الأشخاص المفقودين من خلال الفريق العامل المعني بالمفقودين، ونأمل أن تنسحب روح التعاون هذه على سائر المجالات.

على صعيد آخر، نرحب بالقرار الذي بادرت صربيا بتقديمه إلى الجمعية العامة، والذي اتخذ بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ويشكل هذا القرار، في رأينا، نقطة انطلاق مهمة يجب التعويل عليها للبدء في أقرب فرصة ممكنة بحوار مرن وبناء بين الطرفين. ونرى من المشجع أن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي قد أبديا استعداداً للتعاون في سبيل تيسير هذا الحوار. إلا أنه من الأهمية بمكان أن تبذل جميع الأطراف المؤثرة، بصورة موازية، جهوداً متواصلة لتحقيق المصالحة وبناء الثقة بين المجموعات في كوسوفو، بما يسهم في تهيئة أجواء مطمئنة بأن أي اتفاق يتم التوصل إليه سيعود على هذه المجموعات بالمنافع المشتركة. ونأمل ألا تؤدي الأحداث السياسية التي حصلت مؤخراً، وما سيتبعها من انتخابات مبكرة، إلى التأخير في بدء مسار الحوار. كما نتمنى أن تكون هذه الانتخابات نزيهة وشفافة. ويحدونا الأمل في أن يؤدي هذا الحوار، في نهاية المطاف، إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان، وتوطيد دعائم السلام والمصالحة في كوسوفو، وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد لامبرتو زانيير، على إحاطته الإعلامية. وأرحب بمعالي السيد يريميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، في هذه المناقشة، وأشكره على بيانه. كما أشكر السيدة شيتاكو على بيانها.

وتثني أوغندا على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لجهودها المتواصلة للنهوض بالأمن والاستقرار في كوسوفو والمنطقة، لا سيما فيما يتعلق بأنشطة التعاون المستمرة مع الأطراف المؤثرة ذات الصلة وبلورة نُهُج

مشتركة لصون السلام والاستقرار على أرض الواقع. نشعر بالارتياح لأن حالة الأمن في كوسوفو بقيت هادئة نسبياً بوجه عام خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق لتكرار وقوع الاشتباكات في شمال كوسوفو بين صرب كوسوفو وألبان كوسوفو، الأمر الذي يزيد من عدم الاستقرار والانقسام بين الطائفتين. ونحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس بغية تفادي استمرار تصعيد التوترات.

ونشيد ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على انخراطها الاستباقي مع جميع الطوائف، فضلا عن السلطات في بريشتينا وبلغراد والأطراف الفاعلة الدولية، بغية تعزيز السلام والاستقرار في كوسوفو. ونحن مقتنعون بأن عمل البعثة في ما يتعلق بدعم طوائف الأقليات وتشجيع المصالحة وتيسير الحوار والتعاون الإقليمي يكتسي أهمية حاسمة.

ويرحب وفد بلدي بالتعاون والتنسيق بين البعثة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. إن هذا التعاون حيوي، ونحن نشجع تعزيزه في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن قوة الأمن الدولية في كوسوفو تضطلع بدور تكميلي مهم في صون بيئة عامة آمنة. وفي هذا الصدد، نحيي جهود البعثة في التنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو، لدى تشجيع الطرفين على إيجاد حل مستدام وسلمي.

ونشيد بالبعثة على تيسير أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بما في ذلك عقد الاجتماعات فيما بين الطوائف والتقييمات الفنية لمواقع التراث الثقافي وتنفيذ المشاريع التي تشرك ألبان وصرب كوسوفو. إن هذه الأنشطة مهمة لأنها تبني الثقة وتوجد قدرا أفضل من التفاهم فيما بين الطوائف. ولذلك، نشجع البعثة على مواصلة جهودها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الكبيرة بالتنسيق والتعاون مع الأطراف الفاعلة المحلية والدولية المعنية.

وتضطلع البعثة أيضا بدور مهم في تيسير عمل لجنة تنفيذ أعمال التعمير. ومن المهم أن يتاح للجنة الدعم المالي واللوجستي الضروري لإنجاز عملها.

ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في ما يتعلق بعودة الأشخاص المشردين وبالدور التكميلي الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن المهم، انطلاقا من روح المصالحة، أن تمتنع الطوائف المتلقية عن أي إجراءات قد تعرقل التكامل فيما بين الطوائف. ومن المهم أيضا أن يكرس الطرفان المزيد من الموارد من أجل التقصي عن مصير الأشخاص المفقودين.

ويؤدي التعاون الإقليمي دورا هاما في تحسين التنمية. لذلك نشجع السلطات في بريشتينا وبلغراد على العمل معا سعيا إلى ذلك الهدف. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم العمل الهام الذي تضطلع به بعثة كوسوفو تمشيا مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وأخيرا، نثني على الممثل الخاص للأمين العام، لامبرتو زانيير، وموظفي بعثة كوسوفو على العمل الهام الذي اضطلعوا به.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أيضا أن أرحب بمعالي السيد فوك يريميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، وأشكره على بيانه. وأشكر الممثل الخاص لامبرتو زانيير، على إحاطته الإعلامية، وأشكر السيدة فلورا تشيتاكو، على ملاحظاتها.

يعرض تقرير الأمين العام (S/2010/562) وصفا لسيناريو ازدياد حدة التوترات العرقية، خاصة في شمال

كوسوفو. إن وقوع عدة اشتباكات بين صرب كوسوفو وألبان كوسوفو وشن هجمات على أماكن العبادة وأفراد من طوائف الأقليات تعبير عن حالة تستدعي اهتمام مجلس الأمن. وتكشف التوترات الحالية أيضا عن عمق الريبة والتحيز اللذين لا يزال يتعين على الطوائف والأفراد التغلب عليهما.

وفي هذا المناخ، من المهم أن توفر كل السلطات في كوسوفو الأمن لجميع الأشخاص، بغض النظر عن أصلهم العرقي أو ديانتهم. ولا بد أيضا أن تحجم جميع الأطراف عن أية أعمال يمكن أن تؤدي إلى مزيد من انعدام الاستقرار. ويتعين أن يكون بناء كوسوفو المتنوعة والمتسامحة حقا هدفا مشتركا يسعى الجميع إلى تحقيقه.

ويأسف وفد بلدي لنشر سلطات بريشتينا تقريرا غير دقيق عن إدارة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لميتروفيتشا، مما أثار حملة إعلامية ضارة ضد البعثة. لقد أنشأ مجلس الأمن البعثة، وتحدي سلطة البعثة يمثل انتهاكا واضحا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وما برحنا قلقين حيال تقييم الأمين العام بأن العلاقات بين البعثة وبريشتينا لا تزال تتسم بالتحفظ. ونكرر دعوتنا كل من بلغراد وبريشتينا إلى التعاون بفعالية مع البعثة والممثل الخاص زانيير، خاصة في النهوض بالترتيبات العملية التي قد تعود بالنفع على المواطن العادي.

وبما أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال ساريا، فإنه يظل المعيار الرئيسي لتواجد الأمم المتحدة في كوسوفو، ولكل العاملين هناك تحت السلطة العامة للبعثة. وما فتئ القرار أيضا يوفر الأساس لتسوية النزاعات القائمة عن طريق المفاوضات بغية التوصل إلى حل مشروع تحت إشراف مجلس الأمن، تمشيا مع مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك نكرر مناشدتنا للطرفين استئناف المفاوضات بشأن كل المسائل المعلقة بأسرع ما يمكن، والتعاون مع بعضهما البعض بحسن نية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي باستعداد الاتحاد الأوروبي لتيسير الحوار بين بلغراد وبريشتينا، كما أقرت الجمعية العامة في ٩ أيلول/سبتمبر. ونأمل أن يستفيد الطرفان استفادة كاملة من هذه الفرصة.

وأرحب أيضا باعتزام الأمين العام إبقاء مجلس الأمن على علم بالتطورات بشأن الحوار الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي. إن التوصل لحل للنزاع في كوسوفو لا يهم الطرفين نفسيهما فحسب بل المجتمع الدولي بأسره.

السيد أونوو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): نود نحن أيضا أن نشكر السيد يرميتش، وزير الخارجية في صربيا، والسيدة تشيتاكو على بيانيهما. ونشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام، السيد زانيير، على عرضه المفيد للحالة في كوسوفو.

ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2010/562)، ونقدر التقدم المحرز منذ التقرير الأخير (S/2010/401). ونلاحظ، بصفة خاصة، أن الحالة الأمنية في كوسوفو لا تزال هادئة بشكل عام، رغم أنه لا تزال هناك جيوب للحوادث العنيفة. وقد شجعنا استمرار التعاون بين بلغراد وبريشتينا بشأن مشكلة الأشخاص المفقودين. ومن الإيجابي أيضا استمرار تنفيذ إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي لكوسوفو.

وننوه بإسهام البعثة، بالتعاون مع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية، في تيسير التقدم الذي تحقق في كوسوفو. وما برح دور البعثة، بصفة خاصة، في مجال سيادة القانون والتنسيق فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة، فضلا عن تيسير الحوار فيما بين الطوائف، يحظى بدعمنا القوي. ونقدر أيضا دورها في تعزيز العلاقات الودية مع كل الأطراف الفاعلة الرئيسية في المنطقة.

وتبقى الحالة في شمال كوسوفو مصدرا للقلق. فقد استمر تزايد التوتر السياسي والحوادث المتكررة والهجمات العنيفة ذات الطابع السياسي في إثارة الشعور بانعدام الأمن في كوسوفو، وتقويض الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار والتنمية في كوسوفو والمنطقة. إن انشغال الأمين العام حيال عدم إحراز تقدم كبير في المصالحة بين الطوائف، فضلا عن استمرار انخفاض عدد العائدين، مسألتان تستحقان الاهتمام المتواصل. وفي هذا الصدد، نحث على بذل المزيد من الجهود للمساعدة في بناء الثقة فيما بين الطوائف، وبما يؤدي إلى توطيد السلام والاستقرار والمصالحة في كوسوفو والمنطقة. هناك أيضا ضرورة لتحسين الظروف الأمنية ووضع مشاريع إعادة الإدماج التي ستُشجع على العودة الطوعية والآمنة. ويساورنا قلق خاص إزاء انعدام التأييد للأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي هذه المرحلة الحرجة، تحتاج كوسوفو إلى استمرار تواجد البعثة في أراضيها أكثر من أي وقت مضى. ونحن على قناعة أن مشاركتها الفعالة مع جميع الأطراف لتعزيز المصالحة والاستقرار ستشجع على إحراز التقدم في المجالات الأخرى الصعبة. ولذلك ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى تقديم الدعم اللازم لتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها.

ونحن على قناعة قوية بأهمية الحوار في حل المسائل الصعبة المتعلقة بكوسوفو. وفي هذا الصدد، نهيب بالمجتمع الدولي أن يظل تركيزه منصبا على كوسوفو، لا سيما بتعزيز جهود السلام بغية التوصل إلى حل شامل ومقبول من الطرفين لمسائل الإقليم والمنطقة.

ونلاحظ بارتياح الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في تيسير عملية الحوار بين الأطراف. وهذه خطوة رئيسية إلى الأمام. ونحث الأطراف على الاستفادة مما تتيحه من فرص. ومع ذلك، فإنه من الأهمية بمكان أيضا لكفالة أن تشمل أية عملية التشاور والتعاون الوثيقين بين الأطراف الفاعلة ذات الصلة وتراعي الظروف والشواغل المحددة لجميع الطوائف.

وفي الختام، نود أن نشيد بالممثل الخاص للأمين العام وفريقه لجهودهما الدؤوبة في تعزيز السلام والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): إن مسألة كوسوفو تؤثّر على السلام والاستقرار في أوروبا بصورة عامة، كذلك على منطقة البلقان بشكل خاص. والحالة الأمنية العامة في كوسوفو هادئة نوعا ما في الوقت الحاضر، لكن لا يزال التوتر في الشمال يدعو إلى القلق. وتأمل الصين أن تمارس الأطراف المعنية ضبط النفس، وتعمل معا للحفاظ على الاستقرار في الشمال لتفادي تصعيد التوترات.

ونرحب بالتعاون بين الأطراف المعنية بمساعدة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بشأن مسألة الأشخاص المفقودين ومواقع التراث الدينية والثقافية. ويحدو الصين الأمل أن تتخذ جميع الأطراف تدابير ملموسة لتعزيز المصالحة بين جميع طوائف كوسوفو وحماية حقوق ومصالح صرب كوسوفو وغيرهم من الأقليات.

وتدعو الصين إلى بذل الجهود لتلبية احتياجات أكثر الفئات ضعفا، لا سيما كفالة التعليم والخدمات الصحية للأطفال.

وتحترم الصين سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية وتقدر التزام حكومة صربيا وشعبها والجهود التي يبذلانها لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية.

ولا نزال نعتقد أن أفضل نهج لتسوية مسألة كوسوفو هو أن يقوم الطرفان بالتفاوض على حل مقبول لديهما في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وما فتئ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ساريا ولا يزال هو الأساس القانوني

الذي على أساسه يمكن التوصل إلى حلول لمسألة كوسوفو. والفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية لا تعرقل جهود الأطراف التي تسعى إلى التوصل إلى حل مناسب من خلال المفاوضات.

وتدعم الصين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في استمرار تنفيذ مسؤولياتها، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويساورنا القلق تجاه الأفعال والأقوال التي قد تعرض للخطر سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم. ونحث جميع الأطراف المعنية على الاستمرار في تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة لكفالة الاضطلاع بعملها بسلاسة.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد لامبيرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أرحب بحضور وزير خارجية صربيا، السيد فوك ييريمتش، والسيدة فلورا سيتاكو.

وتقر المكسيك بالعمل الهام الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام، وقوة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وكيانات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والشركاء الاستراتيجيون.

ونرحب بالموافقة على إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي من أجل كوسوفو، لأنه صك هام من شأنه أن يسهم في تخطيط واتساق الجهود الرامية إلى التعمير والتنمية في المنطقة.

ويعتقد وفدي أنه من الأهمية بمكان أن يستمر المجتمع الدولي في دعم تواجد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، كي تتمكن من تنفيذ ولايتها، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونود أن ندعو الأطراف إلى التعاون مع البعثة، وأن تتجنب اتخاذ أية إجراءات من شأنها أن تؤثر على تواجد البعثة، ويمكن أن تعرض موظفيها للخطر.

ونرحب بالتعاون بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة الأمن الدولية في كوسوفو. ويتسم التعاون بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بأهمية خاصة، وذلك لتعزيز سيادة القانون في كوسوفو، لا سيما في تقوية المؤسسات القضائية والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان.

ونلاحظ بقلق تصاعد أعمال العنف فيما بين الأعراق في الجزء الشمالي من كوسوفو، خاصة بين الشباب، منذ أن أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها في ٢٢ تموز/يوليه بشأن توافق إعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد مع القانون الدولي.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا أهمية أن يؤكد مجلس الأمن للأطراف مجددا ضرورة التزامها باحترام القانون الدولي وتجنب القيام بأية إجراءات استفزازية يمكن أن تفضي إلى زيادة التوتر أو تفاقم الخلافات بين الطوائف. ومن الهام أن نستمر في الزخم الإيجابي للحوار في أعقاب اتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٩٨/٦٤، في ٩ أيلول/سبتمبر.

ونود أن ندعو إلى الحوار البناء الذي من شأنه أن يفضي إلى بناء السلام والاستقرار والمصالحة في كوسوفو، ويستفيد من الدعم والتعاون الذي يقدمهما الاتحاد الأوروبي تمشيا مع قرار الجمعية الذي أشرت إليه للتو.

ويعتقد وفد المكسيك أنه من الضروري أن تعمل بعثة الأمم المتحدة على زيادة تعاونها مع بريشتينا وبلغراد في القضايا المتعلقة بالتحقيقات في اختفاء الأشخاص، وتعمير مواقع التراث الديني والثقافي ودعم طوائف الأقليات في توفير الخدمات العامة والمدنية.

ويتعين على فريق الأمم المتحدة في كوسوفو أن يعزز تعاونه مع المنظمات الإقليمية والمحلية، وذلك باتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز المصالحة والتسامح والتضامن فيما بين الطوائف، لا سيما بين الأطفال والشباب. ومما يبعث على القلق رؤية مدى ضعف الأطفال من طوائف الأقليات الذين تمت إعادتهم إلى وطنهم. فهم يعيشون في الفقر ومعدلات تركهم المدارس مرتفعة ولا يحصلون على خدمات الرعاية الصحية بشكل كامل. ويصدق هذا أيضا على الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة أو الأمراض المزمنة. وندعو الأطراف إلى تهيئة الظروف التي تسمح بالعودة الآمنة والطوعية، وبدون تمييز، للذين يرغبون في ذلك.

ومن الأهمية بمكان التشجيع على تعزيز برامج إعادة الإدماج والتنمية، وكذلك تشييد المنازل وإعادة بنائها.

وندرك أنه من المهم أن تعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمؤسسات المحلية، وغيرها من الهيئات الإنسانية في الميدان من أجل تحقيق هذه الأهداف، ولا سيما مع الأخذ في الاعتبار العودة إلى الوطن المخطط لها لآلاف الأسر من طوائف الأقليات التي تعيش في بلدان أخرى في أوروبا.

أخيرا، يود وفد بلدي أن يؤكد على ضرورة تعاون الأطراف والبلدان في المنطقة مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من أجل مكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة للمسؤولين عن ارتكاب الجرائم الخطيرة في الماضي، وبالتالي تعزيز السلام والعدالة والمصالحة الوطنية.

السيد أبكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد جيرميتش، وزير خارجية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو، نائبة وزير خارجية كوسوفو. ويسرنا أن نراهما اليوم ونشكرهما على بيانيهما. كما أود أن أرحب بالسيد لامبيرتو زانيير وأشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة. نُعرب عن تقديرنا ودعمنا للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تحت قيادته نحو تعزيز الأمن والاستقرار وحماية حقوق الإنسان.

ويسرنا أن نلاحظ أن الحالة الأمنية العامة في كوسوفو لا يزال هادئا عموما، باستثناء شمال كوسوفو، التي وقع فيها للأسف عدد معين من المواجهات فيما بين الأعراق. وندين بشدة كل أعمال العنف العرقي ونعتبر هذه الأعمال هجمات ضد السلام والأمن لجميع مواطني كوسوفو. وهكذا، نحث جميع الأطراف على الامتناع عن تصعيد التوترات، ولا سيما في شمال كوسوفو، ونؤكد على أهمية مواصلة التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

كما ندعو سلطات كوسوفو، وبخاصة المؤسسات وشرطة كوسوفو، إلى كفالة مواصلة اتخاذ جميع التدابير الضرورية لمنع اندلاع حوادث العنف، مع التشديد بوجه خاص على الحوادث التي تؤثر في طوائف الأقليات.

ونعلق أهمية كبيرة على إجراء الانتخابات المبكرة في الشهر المقبل بأسلوب منظم وشامل في كوسوفو، مما يسمح لجميع مواطني كوسوفو أن يقرروا مستقبل بلدهم. ونعتقد أن هذه الانتخابات تزيد الإسهام في تعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون في كوسوفو.

وفي آخر جلسة عقدناها حول هذا الموضوع، أكدت على أنه، بوصفنا من أوائل البلدان التي اعترفت بكوسوفو بوصفها دولة مستقلة، فإننا نرحب بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بأن إعلان استقلال كوسوفو لم ينتهك أي قانون من القوانين الدولية السارية.

كما نرحب بالقرار ٢٩٨/٦٤ الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخرا، شاركت في تقديمه صربيا وبلدان الاتحاد الأوروبي، الذي يعترف بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية ويعرب عن استعداد الاتحاد الأوروبي لتيسير إجراء الحوار بين بريشتينا وبلغراد. ونأمل بإخلاص في أن تفتح هذه الفتوى مرحلة جديدة في العلاقات بين بريشتينا وبلغراد. وكلاهما بلدان صديقان وشريكان مقربان. وإننا على ثقة بأن الحوار القائم على أساس فتوى المحكمة وقرار الجمعية العامة سيقدم إسهامات مهمة في تحقيق السلام والأمن والاستقرار على نحو مستدام في منطقة البلقان.

وندرك أنه لا تزال هناك مشاكل تعترض طريق المصالحة. ولا يمكن التغاضي، في هذا الصدد، عن المشكلة التي تفرضها مسألة المفقودين والتحديات التي يتم مواجهتها في عملية العودة. ومع ذلك، يسرنا أن تواصل بلغراد وبريشتينا، بتيسير من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تعاونهما بشأن هذه المسألة عن طريق الفريق العامل المعني بالمفقودين.

ولا يزال تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في منطقة البلقان يمثل هدفنا الأول والشامل. وكما ذكرنا في مناقشة الأمس (الجلسة ٦٤٢١)، نأمل أن يكون للتحسن العام في العلاقات بين بلدان المنطقة، كما يتضح من الزيارات والبيانات المتبادلة، أثر إيجابي أيضا على الحوار بين بلغراد وبريشتينا.

ويُعد الحفاظ على السلامة الإقليمية لكوسوفو وسيادتها أمرا أساسيا لتحقيق الاستقرار الكامل في منطقة البلقان، ولتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية. وفي ذلك الصدد، ينبغي ألا تترك كوسوفو منعزلة في وسط أوروبا، كما أنه من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم إلى كوسوفو في ميادين مثل توطيد المؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون ومكافحة الفساد. ونلتزم بقوة بضرورة أن تعيش كوسوفو في سلام مع جيرانها وأن تشارك في جميع جوانب التعاون الإقليمي.

وفي الوقت ذاته تستطيع صربيا، بوصفها طرفا فعالا مهما في المنطقة، أن تفعل الكثير من أجل توطيد السلام والديمقراطية والازدهار في منطقة البلقان والمجال الأوروبي الأكبر. ونرحب بتطور العلاقات بين صربيا والاتحاد الأوروبي وندعم ذلك. كما يكمن مستقبل كوسوفو في اندماجها في الهياكل الأوروبية. ووفقا لذلك، نعتقد أن هذا المنظور الأوروبي يوفر أساسا سليما لإقامة التعاون والحوار.

وكما بين رئيس وزرائنا خلال زيارته الأخيرة لكوسوفو، تقف تركيا أيضا على أهبة الاستعداد لمساعدة بريشتينا وبلغراد. وفي حين يجري بذل هذه الجهود، كما يشدد الأمين العام في تقريره (S/2010/562)، فإنه من الضروري أن تتجنب الأطراف اتخاذ أية خطوات انفرادية قد تؤدي إلى الانحراف عن مسار الحوار.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2010/562). كما نعرب عن تقديرنا للسيد لامبيرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية بشأن آخر التطورات الأخيرة في كوسوفو، ونثني على موظفي بعثة الأمم المتحدة على عملهم الشاق وتفانيهم في الاضطلاع بذلك العمل. ونرحب بمشاركة السيد فوك جيريميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو، في جلسة اليوم.

ونثني البوسنة والهرسك على أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، العاملة في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، التي تهدف إلى تنفيذ ولايتها

في صون السلام والأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو. وعلاوة على ذلك نعرب عن تقديرنا لإسهام بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في عملية المصالحة، وتيسير الحوار البناء والتعاون الإقليمي، وكذلك تركيزها على الوساطة بين المجتمعات المحلية ودعمها لطوائف الأقليات.

كما نلاحظ بشكل إيجابي أن الحالة الأمنية في كوسوفو ظلت هادئة إلى حد ما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالرغم من وقوع بعض الحوادث، ولا سيما في شمال كوسوفو، كما ورد في تقرير الأمين العام. وأدت التطورات مثل صدور فتوى محكمة العدل الدولية، إلى إثارة توترات خاصة في مناخ يتسم بالحساسية وفي ظل مرحلة سياسية دقيقة بالفعل.

وفيما يتعلق بفتوى محكمة العدل الدولية، نرحب بالقرار ٦٤/٢٩٨ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وتقدم البوسنة والهرسك دعمها الكامل لاتخاذ ذلك القرار، الذي شاركت في تقديمه صربيا والدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويدعو هذا القرار إلى الشروع في عملية لإجراء الحوار بين الأطراف، هذا الحوار الذي يساعد على تعزيز التعاون وإحراز التقدم على درب الاتحاد الأوروبي.

وندرك أن للجهود المبذولة لتحسين الحوار بين المجتمعات المحلية وبناء الثقة فيما بين الأطراف أهمية خاصة في تهيئة بيئة تؤدي إلى العودة المستدامة. وبالرغم من ذلك، لا يزال عدد العائدين من الأقليات بشكل طوعي منخفضا. ونثني على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، من قبيل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على الجهود التي تبذلها لتزع فتيل التوترات وإيلاء الاهتمام للاحتياجات الخاصة للعائدين والمشردين داخليا، ونشجعها على مواصلة أعمالها.

ومع الأخذ في الاعتبار مدى أهمية تعزيز سيادة القانون، نؤكد على أهمية أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ونرحب بهذه الأنشطة، وكذلك أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، العاملة في إطار المركز الحيادي للأمم المتحدة، تحقيقا لهذه الغاية. كما نؤيد الممارسة القائمة للتعاون والتنسيق بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي – والأخيرة ممثلة بواسطة جنود قوة كوسوفو – ونعرب عن أملنا في مواصلة هذه الممارسة. وعلاوة على ذلك، فإنه في ضوء التزامنا القوي بعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ودعمنا لذلك العمل، نرى أن ما أفادت به التقارير عن التعاون القوي بين بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يشكل عاملا مشجعا.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد على أن الاستقرار والأمن في كوسوفو هامان لتحقيق السلام والازدهار الدائمين في منطقتنا. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تأدية الدور الهام في دعم طموحات بلدان المنطقة بشأن اندماجها في الهياكل الأوروبية والأوروبية – الأطلسية. وينبغي لبلدان المنطقة، من جانبها، أن تتعاون بالكامل مع المجتمع الدولي إذا أريد تحقيق تلك الأهداف.

ولا يسعني أن أنهي كلامي من دون التشديد على أن تعزيز العلاقات الطيبة والتعاون مع البلدان المجاورة هو من الأولويات العليا للسياسة الخارجية للبوسنة والهرسك.

السيد إيسوزي – نغوندت (غابون) (تكلم بالفرنسية): نؤكد مجدداً تهانئنا لكم، السيد الرئيس، على ترؤسكم المجلس في هذا الشهر، ونود كذلك أن نعرب عن تقديرنا لكم على عقد المناقشة اليوم، التي تتيح لنا فرصة أخرى لمعالجة تطورات الحالة في كوسوفو. ونود أيضاً أن نشكر السيد لامبرتو زانيير على عرضه بوضوح وإيجاز معاً تقرير الأمين العام (S/2010/562) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ومرة أخرى نؤكد له مجدداً ولموظفي بعثة الأمم المتحدة دعمنا الثابت لجهودهم على الأرض، وفقاً لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

أخيراً، نرحب بوجود معالي السيد فوك جيريميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، في القاعة ونشكره على بيانه. إننا نتشاطر آراءه، من حيث توقعات الحوار مع كوسوفو والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) على السواء. ونلاحظ من بيان السيدة تشيتاكو قبولها عرض الحوار الذي تقدم به الاتحاد الأوروبي.

وفي ٩ أيلول/سبتمبر، اتخذت الجمعية العامة قرارها ٢٩٨/٦٤ المعني بكوسوفو، الذي قدمته صربيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ونص القرار تاريخي، لأنه يوفر آفاقاً جديدة للحوار والتعاون بين بريشتينا وبلغراد، بغرض تحقيق السلام الدائم في منطقة البلقان. ونود أن نشيد بالدور المركزي الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في تيسير هذا الحوار الضروري جداً للمصالحة بين مختلف الطوائف التي تعيش في كوسوفو. وبما أن الحوار ضروري جداً لأي عملية تسوية للأزمات، نحث جميع الأطراف على اغتنام هذه الفرصة الجديدة للسعي المشترك إلى إيجاد حلول للمشاكل التي تعيق تحقيق السلام والأمن والاستقرار في هذه المنطقة.

ونرحب بآخر التطورات الحاصلة في كوسوفو، ولا سيما تنفيذ الإطار الاستراتيجي لكوسوفو مؤخراً، وإطلاق خطة التنمية المشتركة لفريق كوسوفو التابع للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر هذا. ووفقاً لذلك، فإن النتائج التي تحرزها لجنة تنفيذ أعمال التعمير بشأن مواقع التراث الثقافية والدينية، تبدو عاملاً حقيقياً في التعاون الفعال بين بلغراد وبريشتينا.

وهذا التقدم يشكل، للأسف، تبايناً حيال بعض الحقائق على الأرض. ومثلما يشير تقرير الأمين العام بحق، فإن المصالحة بين مختلف الطوائف في كوسوفو تواجه تحديات خطيرة. وتزداد الحالة سوءاً بفعل تصعيد التوترات في شمال كوسوفو. لذلك، نناشد جميع الأطراف الامتناع عن اتخاذ أي إجراء أحادي الجانب، يمكن أن يساهم في زيادة التوترات سوءاً، ويعرّض للخطر آفاق الحوار الذي نجم عن قرار الجمعية العامة ٢٩٨/٦٤.

والبيانات التي صدرت مؤخراً عن سلطات كوسوفو ضد وجود بعثة الأمم المتحدة في شمال كوسوفو تبدو مقلقة جداً. ويمكنها في بعض الحالات أن تؤثر على الوضع الأمني لموظفي الأمم المتحدة، الذين تشكل مهمتهم الحيادية جزءاً لا يتجزأ من تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو.

ونود أن نختتم الكلام بالتأكيد من جديد على موقفنا القائم على احترام سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية – وهما شرطان مسبقان لأي سعي بنّاء لتسوية مسألة كوسوفو. ونحث الأطراف على مواصلة معالجة المسائل المعلّقة بالحوار والتعاون. وتعتقد غابون أن الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية (انظر A/64/881) ينبغي أن تساعد على تعزيز هذه الآفاق.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد جيريميتش، وزير خارجية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو، وزيرة خارجية جمهورية كوسوفو بالنيابة، على

وجودهما هنا وإحاطتيهما الإعلاميتين. وأود بطبيعة الحال أن أشيد بعمل السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، فضلاً عن العمل الذي يقوم به جميع أعضاء بعثته.

بعد حوالي ثلاث سنوات على استقلال كوسوفو، يتواصل تعزيز مؤسسات هذا البلد الفتي. والديمقراطية ماضية في طريقها. والتصويت في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر على سحب الثقة من الحكومة أدى إلى تنظيم الانتخابات البرلمانية المبكرة، المتوقع أن تجري في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. ونرى أن المناخ السياسي يسمح لكل إنسان بالإعراب عن نفسه. لذلك، نأمل أن تتيح الانتخابات زيادة تعزيز المؤسسات الديمقراطية. وفي ذلك السياق، نأسف للدعوات إلى مقاطعة الانتخابات. ونحث الجميع على دعم هذه العملية الديمقراطية، لصالح جميع الطوائف في كوسوفو.

ومنذ مناقشتنا الأخيرة، اتخذت الجمعية العامة القرار (قرار الجمعية العامة ٢٩٨/٦٤) الذي يعترف بنتائج الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية (انظر A/64/881) بطلب من صربيا، بشأن مسألة ما إذا كان إعلان الاستقلال من جانب واحد، هو المؤسسات المؤقتة لحكومة كوسوفو الذاتية، يتطابق مع القانون الدولي.

وعندما أحيطت الجمعية العامة علماً بهذه الفتوى، التي اعتبرت أن إعلان الاستقلال في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ لم ينتهك أي مادة نافذة في القانون الدولي، أنهت النقاش الذي كان له وطأة على الحياة السياسية في كلا البلدين. وتلقت صربيا جواباً على السؤال الذي سألته. وأُغلق فصل، ويجب أن يبدأ الآن فصل جديد من الحوار بين الدولتين.

ولقد عرض الاتحاد الأوروبي تيسير الحوار بين جمهوريتي صربيا وكوسوفو، ورحبت الجمعية العامة بهذه المبادرة. وينبغي أن يبدأ الحوار في أسرع وقت ممكن، وأن يتناول مختلف المواضيع التي تعنى مباشرة بحياة الناس من خلال تعزيز التعاون بين البلدين.

وصربيا، من جانبها، تواصل إحراز التقدم على الطريق المؤدي إلى التقارب الأوروبي. ففي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، قرر وزراء الخارجية الـ ٢٧ في الاتحاد الأوروبي الطلب إلى المفوضية الأوروبية أن تدرس ترشيح صربيا لعضوية الاتحاد. وفرنسا، التي تؤيد بشدة هذا التطور الإيجابي، ترحب به.

إن الحالة على الأرض هادئة نسبياً، مثلما يذكر الأمين العام في تقريره (S/2010/562). وعلى الرغم من أننا نرحب بالتحسن في المناخ العام، تدين فرنسا بقوة جميع أعمال العنف، كائناً من كانوا الضحايا أو المرتكبين. والمهم أن تتعقب سلطات كوسوفو، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، مرتكبي هذه الجرائم، وأن تعزز جهودها في هذا المجال.

ويجب أن تواصل كوسوفو التركيز على أولوياتها الأساسية وأن تحرز التقدم صوب إرساء سيادة القانون والحكم الرشيد لصالح جميع طوائفها. ونأمل أن يكون هذا الهدفَ الرئيسي الذي تضعه الحكومة المقبلة لنفسها.

وسوف تواصل فرنسا إيلاء اهتمام كبير للحالة في كوسوفو ولتعزيز الحوار بين صربيا وكوسوفو ومستقبلهما الأوروبي المشترك والمتشاطر.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص لامبيرتو زانيير على إحاطته الإعلامية الشاملة. وبالطبع، أود أن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين في الإعراب عن الترحيب الحار بوزير خارجية صربيا، السيد فوك يريميتش، ووزيرة خارجية كوسوفا بالنيابة، السيدة فلورا سيتاكو. إن اليابان تقدر أيما تقدير مساهمات إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي

المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل ضمان الاستقرار في كوسوفو ومنطقة غرب البلقان بأسرها.

ترحب اليابان بقرار الجمعية العامة ٢٩٨/٤٦ بشأن فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢٢ تموز/يوليه. وهو قرار اتُخذ بتوافق الآراء، ونقدر المرونة التي تحلت بها الأطراف المعنية نحو اتخاذه. ونأمل أن يلي ذلك حوار مباشر بين بريشتينا وبلغراد يتناول القضايا التي تؤثر في الحياة اليومية لجميع أبناء الطوائف في كوسوفو. ومن المهم بنفس القدر أن يبني الحوار جسورا من الثقة وأن يسهم في التقارب بين بريشتينا وبلغراد.

كما ذكر الأمين العام على النحو المناسب في تقريره، فإن هذا الحوار سوف يكون: ”إيذانا بمرحلة جديدة“ (S/2010/562، الفقرة ٥٧). ونتوقع من الاتحاد الأوروبي أن ييسر الحوار لكي يتسنى للمنطقة بأسرها أن تنعم باستقرار ثابت من خلال إتباعها السبيل المفضي إلى الاندماج مع أوروبا. ونأمل ألا يؤدي الاهتياج السياسي الذي حدث مؤخرا في كوسوفو إلى تأخير البدء بالحوار. ونأمل أيضا أن يتم تشكيل الإدارة الجديدة في القريب العاجل. ومن المهم أيضا أجراء انتخابات حرة ونزيهة يشارك فيها جميع السكان المؤهلين، بمن فيهم الأقليات.

ونشيد بجهود كوسوفو لتحسين قدرة دولتها. وكما ذكر المتكلمون السابقون، ثمة مثال على هذا ألا وهو تسليم المسؤولية من قوة كوسوفو إلى شرطة كوسوفو من أجل حماية بعض الأديرة الأرثوذكسية الصربية، كما جاء في تقرير الأمين العام. واليابان بوصفها نصيرا لسياسة الأمن البشري، ما برحت تؤيد أنشطة مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المؤسسات لتعزيز التعايش السلمي المتعدد الأعراق والتنمية المستدامة من خلال مختلف الأطر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): والآن أدلي ببيان بصفتي الوطنية.

أشارك بقية أعضاء المجلس في توجيه الشكر إلى السيد يريميتش والسيدة سيتاكو على حضورهما مناقشة عصر اليوم. كذلك أشكر السيد زانيير على إحاطته الإعلامية المستفيضة وعلى عمله الشاق وقيادته. وأشكر أيضا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على الدور الذي ما انفكت تقوم به تعزيزا للاستقرار والمصالحة في كوسوفو، وأشكر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو على ما تقومان به من عمل هام.

ويبرز تقرير الأمين العام عن حق (S/2010/562) التقدم المحرز في إغلاق مخيم تشيسمين لوغ القريب من ميتروفيتشا. وهذه خطوة ممتازة نحو إعادة إدماج طوائف الروما الكوسوفية وسوف ستحسن من الأحوال المعيشية والظروف الصحية لدى الأسر المتضررة.

إن المملكة المتحدة ترحب أيضا بالتعاون بين بلغراد وبريشتينا والبعثات الدولية في كوسوفو لقيامها بالترتيبات المتعلقة بتنصيب بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في بيتش، وبالإجراء الفوري الذي اتخذته شرطة كوسوفو بحق المتهمين بارتكاب أعمال عنف ضد الحجاج. ويسترعي التقرير الاهتمام إلى المجالات التي تبعث على القلق، من قبيل استهداف الصرب العاملين في مؤسسات الحكومة الكوسوفية والعدد الضئيل من الحوادث التي وقعت في شمال كوسوفو، إلا أنها حوادث اتسمت بالعنف.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت محكمة العدل الدولية بتاريخ ٢٢ تموز/يوليه فتواها بشأن إعلان كوسوفو الاستقلال، وقالت أن الإعلان لم ينتهك القانون الدولي. وبتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٩٨/٦٤ بتوافق الآراء، وهو قرار قدمته صربيا

والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ورحب بإمكانية الحوار بين بريشتينا وبلغراد، وسيقوم الاتحاد الأوروبي بتيسير ذلك الحوار. ونحض صربيا وكوسوفو على اغتنام هذه الفرصة لكي يطرح البلدان خلافاتهم جانبا إزاء مسألة الوضع وأن يتحركا قدما في التعاون بشأن المسائل العملية. أشعر بالتشجيع بتشديد السيد يريميتش والسيدة سيتاكو في تعليقاتهما ليوم على أنهما سينظران إلى المستقبل وليس إلى الماضي، لدى الشروع في ذلك الحوار.

والآن استأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي، وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.